

شراء الأصوات أخطر تحدٍ يعيق الديمقراطية العربية

المال السياسي الفاسد يصنع الحكام في «لعبة» تبادل الكراسي



رصيد الديمقراطية الحقيقي ليس في صناديق الانتخابات فحسب بل في وعي الناس

من بينها العاصمة الجزائر مظاهرات معارضة لتنظيم الانتخابات. وتوعدت آراء الكتاب والمحللين حول الانتخابات الرئاسية الجزائرية. ففي وقت يرى فيها البعض انتصارا لوجهة النظر الساعية لحماية واستدامة مؤسسات الدولة، يرى البعض الآخر أن الجزائر لم تشهد عملية انتخابية حقيقية وذات مصداقية حتى تتمكن من التصدي للتحديات الاقتصادية التي تواجهها. وتؤسس لنظام ديمقراطي حقيقي يحترم حقوق وحريات الفرد، الذي طالما حلم به الشعب الجزائري.

وقال الصحافي الجزائري صابر بلدي إن «دخول المال الفاسد في الانتخابات الانتخابية، شكل أحد تجليات الانحراف السياسي في الجزائر، فلم تعد للمواعيد الانتخابية محطات لتنافس المشاريع والأفكار والخطط الإنمائية، وإنما فرصة لإشاعة ممارسات الرشوة وشراء الأدم والأصوات، الأمر الذي أوقفها قمتها ودورها في تكريس حرية الرأي والاختيار».

وأضاف بلدي لـ«العرب» «ارتبطت تلك المواعيد الانتخابية بتزوير إرادة الناخبين والتلاعب بأصواتهم، وبات أيضا مرافقا لممارسات منبوذة أخلاقيا وسياسيا، الأمر الذي فاقم من حجم الهوة بين الشارع بشكل عام، وبين مؤسسات الدولة ومخرجات المواعيد الانتخابية، فصار الانعزال السياسي ميلاد غالبية الجزائريين، بدل الانخراط في مسار لا يؤمن حتى على الصوت الذي يُدلى به في صناديق الاقتراع».

وتابع «بالإضافة مع تراكم المصالح الضيقة بين المنتفعين (المرشح والمترشح)، لم تعد المؤسسات المنتخبة خاصة خلال العقود الأخيرة، تعكس إرادة الجزائريين، بسبب هيمنة المال السياسي على المواعيد الانتخابية، حيث تبدل أموال طائلة لشراء المناصب النيابية التي تكفل لأصحابها الحصانة والإفلات من المساءلة أو العقاب».

وأعتبر الصحافي الجزائري أن مسلسل الاحتجاجات الشعبية المفتوحة في البلديات والولايات وحتى البرلمان، يوحى بإزمة ثقة مستشرية في مؤسسات الدولة، التي لا تعكس إرادة واختيار الناخبين، بما أن الإللاء بالصوت لم يعد المقياس الوحيد لإفراز من يمثل الشارع، بل إن إرادة التزوير هي التي تفرض على الناخبين من يجب عليهم انتخابهم، سواء كان ذلك داخل المؤسسات الرسمية أو الحزبية.

وشدد بلدي على أن هيمنة المال السياسي على الاستحقاقات الانتخابية، واستعمال العنف التي تخبط من طرف البعض لإفضال الانتخابات، حيث تم حرق مركز السلطة الوطنية للانتخابات بولاية البويرة (وسط)، وإلغاء الانتخابات في ولايتي بجاية وتيزي وزو بمنطقة القبائل فيها أصوات الناخبين على مدار السنين بالنزعة الطائفية.

بكمالها في ظل إدراك باقي الأحزاب أنها لن تحصل على مقاعد وإن حصلت على 49 في المئة من الأصوات، لأنها ستذهب جميعها إلى القائمة التي تحصل على أكثر من 50 في المئة. وأشار إلى أن المشكلة الأخرى التي تواجهها للانتخابات في مصر ترتبط بتأميم الحياة الحزبية، ووجود أحزاب موالية للحكومة من تيارات مختلفة، إلى جانب عدم مراقبة أوجه الصرف المالي خلال فترة الدعاية الانتخابية، وصولا إلى الرشاوى العينية التي تصل إلى الفقراء لدفعهم نحو صناديق الاقتراع مع استغلال انخفاض مستويات التعليم وزيادة معدلات الفقر في مناطق بعينها تشهد كثافة تصويتية.

وأوضح أن كل هذه الممارسات لا تؤدي إلى وجود مجالس نيابية تحافظ على المكتسبات التي حققتها الثورات، ويصبح الأداء ضعيفا وغير مرضي للمواطنين الذين يلجأون غالبا إلى مقاطعة الانتخابات، والعزوف عن المشاركة السياسية عموما.

انقسام الجزائريين

شهدت الجزائر في فبراير 2019 حراكا شعبيا مناهضا لسلطة الرئيس المريض عبدالعزيز بوتفليقة واستمرّ لحين تعليقه منتصف مارس، ونجح في الضغط على السلطة السياسية ودفع الرئيس بوتفليقة إلى التنحي في أبريل 2019.

وخرجت الجزائر من الانتخابات الرئاسية، التي نظمت بعد استقالة بوتفليقة، باقل الأضرار عندما فاز الرئيس عبد المجيد تبون، بعد أن كان متوقعا أن تشهد أحداث عنف ومقاطعة غير مسبوقة، تفقدتها الكثير من المصادقة، خاصة وأن تصويت الخارج، لم يكن يبشر بخير.

لكن أجواء الانتخابات لم تكن مثالية ولا حتى ملائمة في بعض المناطق، في ظل انقسام حاد بين الجزائريين، بين مؤيد معارض لإجرائها، وصل الأمر إلى حد التخوين المتبادل، بل واستعمال العنف من طرف البعض لإفضال الانتخابات، حيث تم حرق مركز السلطة الوطنية للانتخابات بولاية البويرة (وسط)، وإلغاء الانتخابات في ولايتي بجاية وتيزي وزو بمنطقة القبائل فيها أصوات الناخبين على مدار السنين إجرائها، وشهدت عدة

لعام 2018، صورة قاتمة عن الأوضاع في مصر.

وانتقد التقرير بشدة أوضاع الحريات في مصر، مشيرا إلى ما أسماه «قمع النظام لمعارضيه، وتبني قانون جديد يستهدف تضيق الخناق على دعم المنظمات غير الحكومية».

ويعزو مراقبون الأوضاع المتردية التي آلت إليها مصر إلى العمليات الانتخابية التي لم تكن «حرة»، بل شهدت في معظمها مصر خطوات ملموسة نحو الديمقراطية والانفتاح السياسي والحرية.

وقال الخبير بمركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية بمصر، عمرو هاشم ربيع، إن تزييف إرادة الناخبين يبدأ من إعداد قوانين الانتخابات، ويأتي في الكثير من الأحيان لصالح كتلات وقوى سياسية بعينها، وبالتالي فإن المرشحين يجدون شكلا المنافسة بين المرشحين وتضع الحكومة المصرية ضوابط عملية المنافسة ولا يمكن لأحد أن يتخطاها.

وأضاف في تصريح لـ«العرب» إن ذلك ما حدث في انتخابات مجلس الشيوخ الأخيرة في مصر، والتي أجريت بنظام القائمة المغلقة المطلقة، وأفرزت وجود قائمة واحدة تمثل الأغلبية نجحت

فبراير 2014 لـ«جمعية صياغة الدستور» المنفصلة، وانتخابات يونيو 2014 لاختيار البرلمان الذي خلف «المؤتمر الوطني العام» و«مجلس النواب»، إلا أن هذه الممارسات الحرة لعملية الاقتراع لم تضمن توجه البلاد نحو الاستقرار وتحقيق الإصلاح السياسي الذي من شأنه أن يحقق العدالة الاجتماعية ويتنشل الليبيين من بوتقة الفقر والخصاصة.

ويرى الدكتور الجامعي أحمد شرراش، الأستاذ بجامعة طرابلس أن الشعب الليبي لم يعرف الانتخابات ولم يمارس الديمقراطية بشكل حقيقي، منذ تولي عمر القذافي الحكم في ليبيا في عام 1969، وإلى غاية الإطاحة بنظامه وموته عام 2011.

وقال د. شرراش في حديث لـ«العرب» «بدأ الشعب الليبي أول تمرين على الانتخابات وخطا أولى خطواته على طريق الديمقراطية بعد 42 عاما من حكم الفرد الواحد، لكن المسار الديمقراطي في ليبيا واجه الكثير من التحديات، ولعل أبرزها الجهوية والقبلية، فعملية الانتخاب لا تقوم على أساس الكفاءة، بل على أساس القرابة أو الصداقة، ولذلك لم تتأسس تجربة التعددية الحزبية على أسس صحيحة عقب الثورة الليبية، كما لم تمارس التكتيكات الحزبية عملها بشكل طبيعي، يضاف إلى ذلك انتشار السلاح، وتنامي نفوذ الميليشيات وتناحرها، وهذا ما أوقع البلاد في براثن المعارك التي هددت حياة بعض المرشحين للانتخابات، ممن يتمتعون بشعبية كبيرة وإجبارهم على الانسحاب».

وأكد شرراش أن الاختلافات داخل النخبة الحاكمة في ليبيا، وانقسام البلاد إلى منطقتين، إحداهما تحكمها حكومة الوفاق الوطني في طرابلس بالشمال الغربي، التي أفرزتها مفاوضات مدينة الصخيرات الغربية ولم تحظ بإجماع الشعب الليبي، ومنطقة أخرى في شرق بنغازي تقودها حكومة الإنقاذ الوطني المكلفة من قبل البرلمان الليبي، الذي انقسم في ما بعد إلى مجموعتين، مجموعة في شرق البلاد وأخرى في غربها، علاوة على الصراع الدولي، وجميع هذه العوامل خلقت حالة من الفوضى والصراع في ليبيا، وحادت بالبلاد عن مسار التغيير والتحول الديمقراطي.

خيبة المصريين

قامت ثورة 25 يناير بالأساس من أجل إنشاء نظام ديمقراطي ومجتمع أكثر عدلا وحرية وافتتاحا، لكن بعد نحو تسع سنوات من الإطاحة بحكم الرئيس الراحل حسني مبارك تبدو مصر، بعيدة تماما عن التمتع بحياة سياسية واجتماعية واقتصادية مزدهرة. وريست مؤسسة «فريدم هاوس» الأميركية، التي ترصد واقع الديمقراطية والحريات في جميع دول العالم في تقريرها

أطاحت عدة دول عربية بأنظمة دكتاتورية ودخلت حقبة سياسية جديدة، لكنها لا تزال إلى اليوم تتلمس طريقها بصعوبة كبيرة نحو تأسيس أنظمة ديمقراطية قائمة على نظام انتخابي حر ونزيه يفضي إلى التعددية السياسية والتداول السلمي للسلطة.

«الدول الاستبدادية» إلى خاتمة «النظام الهجين»، وذلك بعد استقالة الرئيس عبدالعزيز بوتفليقة العام الماضي.

خذلان التونسيين

نالت تونس إشادة عالمية، باعتبارها نموذج التحول الديمقراطي الناجح الوحيد بعد الانتفاضات العربية عام 2011، لكن لم تسفر العمليات الانتخابية البلاد بعد سقوط حكم الرئيس الراحل زين العابدين بن علي، عن تغيير جذري في مفاهيم العدالة والحكومة الرشيدة وإشاعة الرفاهية بين التونسيين.

وبشكل عام تتسرع فئات عريضة من التونسيين بخذلان كبير من الحكومات المتعاقبة، بسبب الوضع الاقتصادي، وترى أن الأهداف التي قامت الثورة من أجلها لم تتحقق بعد وبالتالي فإن الطريق نحو إرساء الديمقراطية لا يزال حلما صعب المنال.

ويرى الصحافي عبد الحميد حمدي أن الانتخابات في تونس تتوافق عموما مع المعايير الدولية للانتخابات النزيهة والحرّة، خصوصا في ما يتعلق بضمان مبدأ الشفافية والنزاهة، حيث أتاحت المجال لجميع المرشحين وممثلهم ووسائل الإعلام، والمنظمات الدولية والوطنية المتابعة ورصد مجرى العمليات الانتخابية في البلاد.

واستدرك حمدي قائلا «لكن ذلك لا يعني أن الانتخابات في تونس لم تعرف بعض الإخلالات، ومنها حماية المعطيات ذات الطابع الشخصي التي ما زالت لا ترقى إلى المستوى المطلوب».

وأضاف حمدي في تصريح لـ«العرب» «ما زال المشروع المتعلق بحماية المعطيات الشخصية في نصّه القانوني الحالي قديما وغير مواكب للتطورات والأحوال التي تستدعي ذلك. ولا يقتصر هذا الأمر على القانون المتعلق بحماية المعطيات الشخصية فحسب، بل يمتد لتشمل مختلف القوانين والتشريعات المتعلقة والمرتبطة بالانتخابات، ما فسح المجال لبعض الأحزاب، خاصة الحاكمة لاستعمال المعطيات الشخصية لعدد من المواطنين، وجعل الهيئة المستقلة للانتخابات غير قادرة على تسليط العقوبات المنصوص

عليها في القانون على المخالفين». واعتبر أن الطريق لا يزال طويلا أمام بلاده للوصول إلى الديمقراطية، بالنظر إلى المال السياسي الذي تقف وراءه منظمات وجهات عالمية، ويساهم بشكل كبير في تثبيت أحزاب الإسلام السياسي في الحكم، إضافة إلى الضغوط التي تمارسها بعض الأحزاب على رجال الأعمال الفاسدين لتمويل حملاتها الانتخابية.

وأوضح «لقد وظف المال السياسي لشراء أصوات عدد من كبار السن ومحدودي التعليم، خاصة بالأحياء الفقيرة والمهمشة، وقد تم تجنيد العديد من الأشخاص لشراء ذمم الناس بطرق سرية لم تتمكن الهيئات المكلفة بنزاهة الانتخابات من رصدها، وحتى في ظل رصد البعض منها فإنها بقيت دون دليل مادي يمكن للهيئة العليا المستقلة للانتخابات أن تعتمد عليه لإنصاف المتظلمين، كما قامت بعض الأحزاب بممارسة العنف (المادي واللفظي) لتخويف العديد من الناخبين وجعلهم يصوتون لمرشح معين وبيعتون عن مرشح آخر».

وتظهر الدراسات الجديدة أن الخوف والتهديد والإغراء في نفس الوقت سواء بالعتايا أو بالوعود، من العوامل التي تجعل الناس أكثر استعدادا للذهاب إلى صناديق الاقتراع والتصويت، مما يعكس سلطة المشاعر بشكل عام في التأثير على التصويت للمرشحين.

صدمة الليبيين

أما ليبيا البلد المجاور لتونس، فيواجه تحديات جسيمة تكمن في انزلاقه إلى حالة من الحرب والفوضى بعد الإطاحة بنظام العقيد معمر القذافي وقتله في عام 2011.

ولم تشهد ليبيا سوى ثلاث عمليات اقتراع وطنية منذ ثورة 2011، وهي، الانتخابات إلى تسجيل تحسين في وضع البلد على المؤشر بعد أن انتقل من خانة

«صينة حمدي صحافية تونسية مقيمة في لندن»

ترسم الأوضاع السياسية والاجتماعية والاقتصادية المتردية في معظم البلدان العربية مشهدا قاتما، يبرز كيف تلاشت مطالب الديمقراطية التي نادى بها الانتفاضات العربية، وحلت محلها الإحتجاجات الغاضبة، وأعمال العنف والانقسام داخل مؤسسات الدولة ووسائل الإعلام، وأيضا بين الأحزاب السياسية. ويتفاقم الانقسام يوما بعد آخر ليزيد من تسميم الأجواء ويسبب شروخا عميقة في المجتمعات العربية، بدلا من أن تساهم تلك الثورات في إرساء الأمن والاستقرار وتعزيز الممارسة الديمقراطية، ومحاربة الفساد والتعصب والطائفية. ورغم الأهمية القصوى للانتخابات التي تلت الثورات العربية، فإنها أثارت الكثير من نقاط الاستفهام، مقارنة بالحلل التي قدمتها للتحديات التي تواجهها المنطقة.

ويرى متابعون للشأن العربي أن جميع الانتخابات التي تلت الثورات العربية، لم تسفر عن حكومات قوية قادرة على انتشال الشعوب العربية من بوتقة الفقر والخصاصة، بل زادت من حدة الضغوط والصراعات في الأطر المؤسسية التي نفتش في الفساد.



فيما يقول مراقبون محليون ودوليون للانتخابات أنهم لم يعثروا على أي أدلة تكشف التزوير في نتائج صناديق الاقتراع، غير أن التأثير على نتائج الانتخابات أخذ طرقا جديدة تتجاوز حسابات صناديق الاقتراع، وذلك عبر تغيير إرادة الناخبين. ولم يعد القانون قادرا على كبح هذه الممارسات وضمان نزاهة الانتخابات، التي تمثل وسيلة لتمثيل الناخبين في هيئات صناعة القرار.

مظاهر خادعة

لكن بغض النظر عن الفائزين وصدور أسماء جديدة إلى سدة الحكم، فإن بعض الخبراء يؤكدون أن صناديق الاقتراع انبثت على مظاهر «خادعة» ومصادر تمويل مجهولة، كما أن التصويت لم يكن نزيها ولا عادلا، بسبب اندماج تكافؤ فرص التعبير عن الرأي بين الناخبين، إضافة إلى حملات الدعاية المضللة التي اكتسحت ووسائل الإعلام ومنصات مواقع التواصل وأثرت على الديمقراطية والنشاط المدني وعمقت الشقاق الاجتماعي والسياسي، الأمر الذي هدد حلم الشعوب العربية ببلدان يتساوى فيها جميع المواطنين في الحقوق والواجبات، وأصبح يندر بتحديات أكثر قاتمة على صعيد الأوضاع المعيشية والاجتماعية والسياسية.

ورسم التقرير السنوي عن حالة الديمقراطية والحريات في العالم لعام 2020، والذي تصدره وحدة البحوث بمجلة «الإيكونوميست» البريطانية الشهيرة، صورة قاتمة عن حالة الديمقراطية، في العديد من الدول العربية، إذ احتلت تونس صدارة التصنيف عربيا (المركز 53 عالميا) تلتها المملكة المغربية (96 عالميا) ثم لبنان (المركز 106 عالميا).

وجاءت الجزائر في المركز الرابع عربيا (113 عالميا)، حيث أشار تقرير المجلة البريطانية إلى تسجيل تحسن في وضع البلد على المؤشر بعد أن انتقل من خانة

